تحرك عاجل

مصير بحريني ومكان وجوده مجهولان

لا يزال السيد علوي حسين العلوي محتجزًا دون أن تُوجه له أي تهمة، أو أن يُتاح له الاستعانة بمحام، منذ اعتقاله في أكتوبر/تشرين الأول 2016. ولم تعلم أسرته شيئًا عنه، منذ 14 ديسمبر/كانون الأول 2016، كما لم تتلق أي معلومات بشأن مكان وجوده أو حول رفاهه. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق حيال أنه ضحية للاختفاء القسري، وأنه يواجه خطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

لا يزال **السيد علوي حسين العلوي** محتجزًا منذ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، دون أن تُوجه له أي تهمة. كما لم يُتاح له الاستعانة بمحام، ولم يُسمح له سوى باتصالٍ محدود بأسرته؛ فسمحت له السلطات في 14 ديسمبر/كانون الأول 2016، بإجراء المكالمة الهاتفية الثانية لأسرته. وبعد أن ألحت أسرته في سؤالهم له عن مكانه، أجاب السيد علوي حسين العلوي بأنه بـ"مديرية التحقيقات الجنائية." وحينما سألوه عن التهمة المُوجهة له، انقطع الخط. ولم تعلم أسرته أي شئ عنه منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من محاولاتهم العديدة للبحث عنه لدى السلطات ومؤسسات حقوق الإنسان، لم تحصل على أي معلومات حول مصيره أو مكان وجوده. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق إزاء أن احتجازه دون أن يُتاح له الاستعانة بمحام، وإجراءه لمكالمة هاتفية لا تُذكر مع أسرته، يضعه أمام خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ وأن الاستمرار في رفض الإفصاح عن أي معلومات بشأن مكان وجوده يمكن أن يجعله ضحية للاختفاء القسري.

ولا تزال أسرة السيد علوي حسين العلوي تحاول الاستعلام عن مكان وجوده والاطمئنان على رفاهه؛ حيث حاولت الوصول إليه عدة مرات؛ ففي 1 ديسمبر/كانون الأول 2016، تقدمت زوجته بشكوى أخرى إلى "الأمين العام للتظلمات،" بعدما لم تتلق أي اتصالٍ من مكتبه، عقب الشكوى الأولى التي قدمتها في اليوم التالي لاعتقاله. وأُخبرت بأن شكواها الأولى لم تُسجل لدى ملفات الأمانة العامة؛ ثم تلقت مكالمة هاتفية من مكتب "الأمين العام" في 10 يناير/كانون الثاني 2017، حيث أُخبرت بأن شكواها أُحليت في الوقت الحالي إلى "وحدة التحقيقات الخاصة." وفي 4 ديسمبر/كانون الأول 2016، ذهبت أسرة السيد علوي حسين العلوي مرة أخرى إلى "مكتب النيابة العامة" لمتابعة طلب

الزيارة الذي قدموه في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ولكنهم أُخبروا بأن "مكتب النيابة" لم يطلع على رسالة طلبهم، وطُلب منهم التقدم بطلبٍ آخر. وأُخبروا أيضًا بأن السيد علوي حسين العلوي أُحيل إلى "نيابة الإرهاب" التابعة لـ"مكتب النيابة العامة،" ولكن لم يُذكر التاريخ الذي أُحيل فيه أو التهم المنسوبة إليه. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول 2016، تلقوا مكالمة هاتفية من "نيابة الإرهاب،" طلبت فيها أسماء ستة أفراد من الأسرة، بُغية ترتيب لهم زيارة للسيد علوي حسين العلوي؛ إلا أنهم لم يتلقوا أي معلومات إضافية منذ ذلك الحين. وبعثت منظمة العفو الدولية برسائل إلى "الأمانة العامة للتظلمات" في 2 ديسمبر/كانون الأول وفي 5 يناير/كانون الثاني 2017، وإلى النائب العام ووزارة الداخلية في 13 يناير/كانون الثاني 2016، ولكن لم تتلق أي ردٍ حتى الآن.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على أن تكشف على الفور عن مصير السيد علوي حسين العلوي ومكان وجوده، وعلى أن تُفرج عنه، ما لم يُوجه له، على جناح السرعة، اتهام بارتكاب جريمة معترف بها، بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية؛
- دعوة السلطات إلى أن تُتيح له على جناح السرعة وبصفة منتظمة فرصة الاتصال بأسرته، والاستعانة بمحام، وأي عناية طبية تتطلبها حالته؛ وإلى أن تضمن حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، إلى حين الإفراج عنه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 10 مارس/آذار 2017 إلى الجهات التالية:

<u>ملك البحرين</u>
جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
صندوق بريد 555
قصر الرفاع، المنامة
البحرين
فاكس: +97317664587
<u>وزير الداخلية</u>

سمو الأمير راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: 97317232661+

تويتر : @moi_Bahrain

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس رقم: +97317531284

البريد الإلكتروني:http://www.moj.gov.bh/en/

تويتر : @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل UA 275/16. ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5251/2016/ar/

تحرك عاجل

مصير بحريني ومكان وجوده مجهولان

معلومات إضافية

اعتُقل السيد علوي حسين العلوي، عقب مداهمة قام بها أربعة رجال مسلحين، ويرتدون ملابس مدنية، في حوالي الساعة الرابعة عصرًا في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بينما كان مجتمعًا مع مهندسين ومتعاقدين بموقعٍ كانوا يعملون به في المحرق، شمال شرقي العاصمة المنامة؛ فلم يُبد أي سببٍ لاعتقاله. كما صودر هاتفه وجهازه الحاسوب الخاصان بعمله، واقتُيد إلى مكانٍ غير معروف. وفي اليوم ذاته، أبلغت زوجته "مركز شرطة البُديع" عن اختفاءه. وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016، تقدمت زوجته بشكوى إلى "الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية،" حيثما أخبرها العاملين به أنهم سيوافونها بأي مستجدات. وعلى الرغم من أن "مديرية التحقيقات الجنائية" نفت، في بادئ الأمر، لأسرته عدة مرات أنها تحتجز السيد علوي حسين العلوي، تلقت زوجته مكالمة من "مديرية التحقيقات " في حوالي الساعة السادسة مساء يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تفيد أنه نُقل إلى سجن "الحوض الجاف" بالمنامة؛ ولكن سلطات السجن نفت حينئذ وجوده رهن الاحتجاز لديهم، وقامت بتحويل أسرته إلى النيابة العامة، حيثما لم يتلقوا سوى الإجابة ذاتها. وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، اتصلت أسرته بـ"المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان،" للاستعلام عن آخر ما توصلوا له بشأن الحالة، وفوجئوا عند علمهم أنه وفقًا لتحقيقاتهم، أخبرتهم "مديرية التحقيقات الجنائية" أن السيد علوي حسين العلوي اتصل بزوجته، وأخبرها بمكان وجوده. ففي الساعة الحادية عشر والربع مساء يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، اتصل السيد علوي حسين العلوي، أخيرًا بزوجته، وتحدث مع أمه، وأخبرهما بأنه محتجزٌ لدى "مديرية التحقيقات الجنائية." كما كان يُجيب أسئلتهما بنعم أو لا فقط، وطلب منهم الاعتناء بأنفسهم. واستغرقت المكالمة أربع دقائق، وحسب ما قالته أسرته، بدا صوته مُجهدًا. ورُفضت كافة طلبات أسرته لزيارته ومحاميه للحضور معه أثناء استجوابه. وفي 4 يناير/كانون الثاني 2017، بعث محاميه برسالة إلى "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان،" واتصلت زوجته بها أيضًا في 9 يناير/كانون الثاني 2017، ولكن أُخبرا بأنه ليس لديها أي معلومات.

وثقت منظمة العفو الدولية حالات اعتقال واحتجاز تعسفية، وتعرُض المحتجزين للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، ولا سيما أثناء احتجازهم بـ"مديرية التحقيقات الجنائية،" حيثما يزعم المُحتجزون أنهم يُجبرون على توقيع "اعترافات." وإن الحق في الاستعانة بمحام هو ضمانة أساسية ضد التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وأحد القواعد الرئيسية للمحاكمة العادلة المشمولة في معايير حقوق الإنسان الدولية. ومن الأهمية بمكان أن يُمنح المحتجزون فرصة الطعن في قانونية احتجازهم، ويُعد بمثابة ضمانة مهمة ضد التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو الاختفاء القسري، أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

وينبغي أيضًا أن يتمكن الأشخاص المحرومون من حريتهم من الاتصال بأفراد أسرهم وأصدقائهم، وكذلك المهنيين الصحيين. ويجب توفير هذا الاتصال، بما يخضع للشروط والقيود التي تقتضيها الضرورة لتحقيق هدف مشروع، والتي تتناسب معه. ووفقًا للقانون الدولي والمعايير الدولية، لأي شخصٍ اعتُقل واحتُجز الحق في إبلاغ أي شخصٍ في العالم الخارجي، أو أن تُعلمه السلطات، باحتجازه وبالمكان المُحتجز به. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يُتاح لهم كافة الوسائل المناسبة للتواصل مع أسرهم، وتلقي زياراتهم. وعلى غرار الحق في الاستعانة بمحام، فإن حق المحتجزين في التواصل مع العالم الخارجي، وفي تلقي الزيارات ضمانة رئيسية ضد التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان؛ حيث يتسنى للأشخاص المعنيين برفاه المُحتجزين من رؤية أين يُحتجزون، والاطلاع على أحوالهم، وكذلك تُعد ضمانة رئيسية ضد التعرض للاختفاء القسري.

وفي عام 2012، أنشئت الحكومة البحرينية مؤسستيّن لحقوق الإنسان، هما "الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية" و"وحدة التحقيق الخاصة،" للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، ولضمان تحقيق المساءلة. وتم تمكين "الأمين العام للتظلمات"، و"وحدة التحقيق الخاصة"، وتزويدهما بالموارد لإجراء تحقيقات عاجلة وفعالة بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يرتكبها وكلاء الدولة؛ وذلك في معرض تعاملها مع الشكاوى التي ترد إليهما، أو بمبادرة ذاتية منهما. واتسم عمل "الأمانة العامة للتظلمات" بفعاليته عمومًا على صعيد إحالة الشكاوى، المتعلقة بالتعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، إلى "وحدة التحقيق الخاصة" كي تتولى التحقيق فيها. ولكن في بعض الحالات، لم تنجح في اتخاذ إجراءات سريعة لحماية المُحتجزين من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أو إجراء تحقيقات فعالة حول مزاعمهم. انظر تقرير منظمة العفو الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 *تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين.*

(https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5080/2016/ar/).

الاسم: السيد علوي حسين العلوي

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 275/16 رقم الوثيقة: MDE 11/5581/2017 البحرين بتاريخ: 27 يناير/كانون الثاني 2017